التعديلات الدستورية كأداة للإصلاح السياسي في الجزائر (1996-2016)

باقي ناصر الدين، باحث في الدكتوراه،

أستاذ مؤقت بجامعة الجزائر 3.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الإصلاح السياسي في الجزائر من منظور التعديلات الدستورية، التي أصبحت ميزة يختص بالنظام السياسي الجزائري ونخبته الحاكمة، هذه التعديلات التي تزامن كل منها مع ظرف ومرحلة مهمة من المراحل التي مرت بها الجزائر والتي استدعت القيام بإصلاحات تواكب تطورات هذه المراحل، وقد كان التركيز على الفترة المدروسة (1996 - 2016)، وذلك لأهمية هذه الفترة التي شهدت إصلاحات سياسية حقيقية وملموسة بعد أزمة الثقة بين النخب السياسية جراء إجهاض أولى التجارب الديمقراطية و توقيف المسار الانتخابي مطلع التسعينات؛ ولعل كثرة التعديلات الدستورية أثرت بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي ومؤسساته الدستورية، وبالمقابل حافظت على التوازنات الداخلية بين القوى والنخب السياسية المختلفة.

Sammary:

Algeria's constitution is characterized by frequent adjustments that have impacted heavily on confidence in him as a constitution is the supreme law of the country, which is above all, but the reason for the large number of amendments is the circumstances and stages that visits by Algeria special stage studied (1996 - 2016), which saw security crisis was accompanied by a large political violence, but the retrieval of the political and security stability after it had to be a coronation significant political reforms took shape in the constitutional amendments.

مقدمة:

كثيرة تواكب الفترات الرئاسية المختلفة حتى أصبح لكل رئيس منتخب دستوره الخاص به الذي يميزه عن غيره. من هذا المنطلق تبرز الإشكالية التالية:

هل التعديلات الدستورية هي أداة للإصلاح السياسي في الجزائر؟، وهل نجحت التعديلات الدستورية المختلفة في تحقيق أهدافها؟.

إن الدستور هو القانون الأعلى في المجتمع السياسي، باعتباره مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتبين السلطات العامة واختصاصاتها والعلاقة فيما بينها، إضافة إلى تحديده لحقوق الأفراد وحرياتهم والوسائل المقررة لحمايتها سواء تواجدت هذه القواعد في الدستور بمفهومه الشكلي، أو في مصدر القانون الدستوري، حتى ولو كانت

شهدت الجزائر كغيرها من الدول المستقلة حديثا إنشاء دستور يراعي الطبيعة الاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع، هذا الدستور الذي سرعان ما انحار، لتلازمه مع المجلس الثوري الذي كان بمثابة السلطة العليا في البلاد، مما جعله عرضة للتغييرات والتعديلات هذا الأمر دفع النخبة السياسية لإيجاد دستور توافقي يلي جميع المطالب الشعبية وينال رضی كل الطبقة السياسية و ينهي الخلافات و الصراعات بينها ؛ لكن التغيرات الاجتماعية الداخلية والظروف الإقليمية والدولية جعلت من الدستور الجزائري ينتقل من حالة الجمود إلى المرونة ليصبح عرضة للتعديلات المتلاحقة ، خاصة إذا اعتبرنا أن التعديلات الدستورية في الجزائر أصبحت أداة للإصلاح السياسي وبرنامجا في الاستحقاقات الانتخابية، وبذلك عرفت الجزائر تعديلات دستورية

تطراً على دساتيرها كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا⁵ ومن خلال ذلك ستعرض للتعديلات الدستورية منذ 1996 وهي بداية الفترة المدروسة، من أجل استعراض مدى تأثير وتأثر النخبة السياسية من هذه التعديلات، وكيف أنها أصبحت أداة في يد هذه النخبة لتمرير برامج الإصلاحات السياسية، وسنعالج ذلك في محورين رئيسيين، يتضمن الأول: متطلبات الإصلاح السياسي في الجزائر، ويعالج الثاني: ظروف وأسباب التعديلات الدستورية.

1- متطلبات الإصلاح السياسي في الجزائر.

إن الإصلاح السياسي في مجمله يعبر عن تعديل واقع الأنظمة السياسية من حالة إلى أخرى أي من بني تقليدية إلى أخرى أكثر حداثة و مواكبة للعصر والتغيرات الحاصلة؛ كما أن الإصلاح تعتبر بمثابة تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية القائمة دون المساس بأسسها على خلاف الثورة فهو ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.⁶

إن مسار التحولات السياسية في الجزائر وواقعها أفضى إلى ضرورة تكاثف الجهود لتجاوز حالة الصراعات والخلافات التي شهدتها النخبة السياسية منذ الاستقلال، فالدولة الفتية والحديثة كان لا بد أن تمر على مرحلة تجريب النماذج الجاهزة، خاصة ما تعلق بالدستور فكان مزيجاً بين الدستور الفرنسي من جهة والمصري من جهة أخرى ولم يراعى في البداية الطابع التقليدي للمجتمع الجزائري مما جعل هذا الدستور عرضة للتعديلات المتتالية بما يحفظ ويصون المقدسات الدينية و الوطنية للدولة الجزائرية.

قواعد قانونية عرفية¹، وعند التعديل الدستوري لا بد من مراعاة الدوافع الاجتماعية من خلال الصفات ولخصائص المميزة للمجتمع عن غيره و مدى توافق هذه التعديلات مع المطالب الأساسية لهذا المجتمع²، كما يجب مراعاة الدوافع الاقتصادية أيضاً خاصة إذا فشلت السياسات التنموية المتمثلة أساساً في التنمية الشاملة بدل التنمية المادية، وغياب الشروط السياسية لهذه التنمية كالعادلة الاجتماعية، وباعتبار أنه من شروط تحقيق التنمية وجود الحرية الكاملة، فلا يمكن أن تتحقق في مناخ استبدادي³. كما أن تعديل الدستور يأتي لغرض تعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية، ولسد الطريق في وجه المحاولات الرامية لتحريفه عن أغراضه الأصلية⁴.

أما في الحالة الجزائرية فقد كان وضع دستور للبلاد من مهام المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب عقب الاستقلال لوضع مشروع أول دستور للجزائر المستقلة في 1963، والذي وافق عليه الشعب بالاستفتاء في 08 سبتمبر 1963، ثم تلتها عدة نصوص دستورية أبرزها سنوات 1976 و 1989 و 1996، إضافة إلى التعديلات المختلفة في دستوري 1976 و 1996 وصولاً إلى تعديل 2016، الأمر الذي يبعث على المقارنة مع الدول الديمقراطية التي تعرف استقراراً دستورياً بغض النظر عن بعض التعديلات الجزئية التي

¹ عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل: دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص. 97

² حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية (1991 - 2007)، ط. 1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص. 208

³ المرجع نفسه، ص (243 - 244)

⁴ صالح بالحاج، أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، ط. 1، الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2012، ص. 97

⁵ عمار عباس، مرجع سابق، ص. 96

⁶ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1979، ص. 206

تضارب المصالح، وعدم نضوج التجربة التعددية في المجتمع¹. وفور وصول الرئيس "زروال" للحكم عين "أحمد أويحي" رئيسا للحكومة، وأسند إليه مهمة الحوار مع القوى السياسية لإيجاد مخرج للأزمة، كانت من خلال ندوة الوفاق الثانية في سبتمبر 1996 التي رأت أن تعديل الدستور هو الحل الوحيد لأزمة الثقة التي كانت بين النظام و القوى السياسية، ومن أجل إيجاد إطار شرعي لهذا النظام، وقد عرض الدستور للاستفتاء الشعبي يوم 28 نوفمبر 1996، وتم التصويت عليه بالقبول، وشمل التعديل الدستوري النقاط التالية²:

- استحداث غرفة ثانية في البرلمان بمسمى مجلس الأمة

- إنشاء المحاكم الإدارية ومجلس الدولة ومحكمة التنازع، والمحكمة العليا للدولة

- استبدال تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية وتحديد شروط تأسيسها بما يضمن الالتزام بمبدأ عدم اللجوء إلى العنف والقوة وعدم استخدام الهوية الوطنية لأغراض سياسية

- ضمان حياد الإدارة وضمان حق المواطن في العيش الكريم وضمان مشاركته الفعالة في الحياة السياسية

كما حدد الدستور الجديد مدة وعهدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، وإصدار القانون الخاص بالأحزاب والجمعيات بالإضافة إلى قانون الإعلام و كذا القانون العضوي الخاص بالانتخابات، كما أنه اهتم بالمنظومة الحقوقية من خلال إعطاء ضمانات عديدة لممارسة الحريات

¹ هناء عبيد وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص. 149.

² أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962 - 2004، مجلة الباحث، عدد 04، 2006، ص126.

كما أن النظام الجزائري الذي تراوح بين الرئاسي وشبه الرئاسي وتدرج الطابع الجمهوري بين الاشتراكي في البداية والخلط بين الاشتراكي والرأسمالي بعد ذلك اقتصاديا وسياسيا حتم على القيادة السياسية القيام بإصلاحات عميقة في شقيها الاقتصادي والسياسي بما تفرضه المراحل والظروف التي مرة بها الجزائر، خاصة أثناء الأزمة الوطنية التي كان سببها توقيف المسار الانتخابي و إجهاض أولى التجارب الديمقراطية سنة 1991 التي جاءت بعدا إصلاحات 1989 والتي أدت في النهاية إلى عشرية سوداء ومأساة وطنية أدخلت البلاد في دوامة من العنف؛ هذه المرحلة فرضت على النخبة السياسية إيجاد حلول لهذه المعضلة عن طريق إصلاحات سياسية ظرفية وطارئة وارتجالية لتجاوز هذه الأزمة فكان احل في إعادة النظر في الكثير من مواد الدستور باعتباره أداة الإصلاح السياسي الوحيدة الموثوق بها من طرف جميع النخب في ظل أزمة عدم الثقة التي خيمت على علاقات النخبة السياسية التي تميزت بالصراع على السلطة.

2- ظروف و أسباب تعديل الدساتير في الجزائر أ - دستور 1996 لإعادة بناء المؤسسات السياسية:

يعد دستور 1996 الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديث، وقد جاء نتيجة للنقائص التي حملها دستور 1989، خاصة مع فشله الذريع في إرساء قواعد الديمقراطية في أولى تجاربها التي باءت بالفشل بسبب القرارات الارتجالية لصانعي القرار من النخبة الحاكمة في خطأ الموافقة على اختزال الإسلام في حزب وكانت نتيجته توقيف المسار الانتخابي ودخول البلاد في أزمة أمنية وسياسية باستقالة الرئيس "بن جديد" فضلا عن ثغرة في الدستور لا تعالج مسألة استقالة الرئيس، وقد بينت أزمة 1992 حدود الدور الذي يمكن أن يلعبه الإطار الدستوري في ظل غياب إجماع وطني بين النخب والقوى السياسية في ظل

السياسية وعطل المبادئ الديمقراطية التي أقرها هذا الدستور³.

ب- التعديلات الدستورية الجزئية لسنتي 2002 و 2008 :

اعتمدت السلطة في تعديلي 2002 و 2008 على الطريقة المختصرة المتمثلة في المبادرة التي تمر على المجلس الدستوري وموافقة البرلمان عليها طبقا للمادة 176 التي لا تشترط اللجوء إلى الشعب، ف جاء التعديل الأول تحت الضغط الشعبي، وجاء الثاني لأهداف سياسية⁴.

ب - 1 - التعديل الدستوري الاستثنائي لسنة 2002 :

بعد انتخاب الرئيس " بوتفليقة " رئيسا للجزائر، عبر في عدة مناسبات عن عدم رضاه عن دستور 1996، الذي اعتبره مليء بالتناقضات، خاصة فيما تعلق بتنظيم السلطة التنفيذية، لكن أولويات المرحلة التي جاء فيها " بوتفليقة " لم تسمح له بتعديلات عميقة فاكتملت بتعديلات جزئية واستثنائية، كان أولها سنة 2002 ، و مس بالخصوص هذا التعديل مسألة الهوية من خلال المادة الثالثة مكرر، ونصت هذه المادة على أن "تمازغت هي كذلك لغة وطنية"، تعمل الدولة على ترقيتها و تطويرها⁵. وبالرجوع إلى الخلفيات التي جعلت النخبة الحاكمة تعدل الدستور في شقه الهوياتي، يتضح لنا أن التعديل جاء كحل

الفردية والجماعية، بالإضافة إلى استقلالية القضاء، والاهتمام بحقوق الإنسان أما اقتصاديا في الإشارة إلى تكريس اقتصاد السوق بإعطائه أدوار مهمة للقطاع الخاص.

رغم أن دستور 1996 أعتبر بمثابة البداية الحقيقية للممارسة الديمقراطية في الجزائر، خاصة مع تعديل قانون الانتخابات و ظهور أحزاب جديدة في الساحة السياسية، بالإضافة إلى تجدد النخبة السياسية بضخ دماء جديدة، عن طريق بروز وجوه سياسية جديدة في المشهد السياسي، يجسد إعادة حركة دوران النخبة السياسية في الجزائر من جديد، إلا أن هذا الدستور تعرض لنقد واسع، حيث ينظر إليه على أنه جاء لتفتيت السلطة التشريعية إلى جسمين حيث أقيم مجلس ثاني هو مجلس الأمة، على شاكله بعض البلدان التي يعرف فيها باسم مجلس الأعيان، حيث يعين الرئيس ثلثه، في حين ينتخب الثلثان الآخرين من المنتخبين في المجالس الشعبية المحلية، كما يحضى رئيسه بمكانة الشخصية الثانية في الدولة، ويتولى بذلك منصب الرئاسة في حالة الشغور¹، كما انه بإنشائه مجلس الأمة قد وضع حواجز لحماية السلطة من إمكانية حصول حزب معارض على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني، وذلك لتفادي تكرار سيناريوهات إيقاف المسار الانتخابي، كما دعم هذا الدستور السلطة التنفيذية على حساب التشريعية عندما اعتمد النظام شبه الرئاسي كنظام للحكم²، وهو ما يسميه فقهاء القانون الدستوري بالنظام الرئاسي الصلب، كما تميزت البنية القانونية لدستور 1996 بالمبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة، بتوسيع صلاحيات عملها، الأمر الذي أعاق تحقيق التنمية

³ هناء عبيد، مرجع سابق، ص.151.

⁴ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 (السلطة التنفيذية)، الجزء 3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص.261.

⁵ راجع نص المادة 3 مكرر من القانون 02 - 03، مؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية رقم 25 لسنة 2002.

¹ مصطفى هميسي، من بربروس إلى بوتفليقة: كيف تحكم الجزائر؟، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص.606.

² مصطفى هميسي، مرجع سابق، ص.607.

استعجاليا أملاه تداخل السلطات في ممارسة مهامها، وحتى يُضمن التحكم في تسيير شؤون الدولة، كما قامت حملة إعلامية وسياسية واسعة من أجل قبول هذا التعديل قام بها قادة حزب جبهة التحرير الوطني، وذلك لأن الرئيس " بوتفليقة " المرشح للرئاسيات، صرح بأنه يفضل النظام الرئاسي على غيره من الأنظمة، على اعتبار أن النظام القائم هو مزيج من النظامين البرلماني والرئاسي الذي لا يروقه²، وتمثلت أهم التعديلات التي جاء بها دستور 2008 على النحو التالي:

- **ترقية الحقوق السياسية للمرأة:** فقد اهتم الدستور الجزائري بمسألة المساواة بين الجنسين إلا أن الحقوق السياسية للمرأة لم تكن كافية، وذلك نتيجة لطبيعة المجتمع الجزائري المحافظ، لذلك جاء التعديل الدستوري لسنة 2008، لضمان ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال المادة 31 مكرر التي نصت على: " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة "، وقد تجسدت هذه الترقية في حقوق المرأة السياسية من خلال إعطائها حصة مهمة في المجالس التشريعية المنتخبة أو بما يعرف " بالكوطة "، وهذا من أجل تمكين المرأة من مشاركة أكبر في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، ومن أجل إشراكها في القيادة التشريعية للبلاد، وقد كان من نتائج هذه السياسة ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في الغرفة السفلى للبرلمان من 8% إلى 31% سنة 2012، وأصبحت بذلك أحسن من المتوسط العالمي، مما مكن الجزائر من احتلال المرتبة 22 عالميا في تمثيل النساء في البرلمان، مقارنة بعدة دول متقدمة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

² سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص. 263.

إرضائي لاحتواء الأزمة التي شهدتها منطقة القبائل في أبريل 2001، إثر وفاة شاب بمقر الدرك الوطني في المنطقة في ظروف غامضة، حيث توالى الأحداث ووصلت إلى حد رفض سكان منطقة القبائل لأي تواجد أمني أو سياسي في المنطقة، وفي المقابل أنشئوا ما يعرف بحركة العروش* للمطالبة بحقوقهم كأقليات في الجزائر كما أن عدم دعوة الرئيس إلى استفتاء شعبي حول التعديل علله في خطابه يوم 12 مارس 2002 بخوفه من أن يكون الرد غير ايجابي، وعليه اختار دسرة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية؛ رغم أن الجزائر لا تعرف مشاكل تتعلق بالإثنيات مثل بقية الدول العربية والإفريقية، لكن هناك إشكالية تتعلق بإيجاد حلول لمسألة تعدد اللغات والثقافات، ودائما ما تطرح هذه المسألة في المناسبات الانتخابية¹ خاصة في أعقاب رئاسيات 1999، حيث برزت بقوة، مما جعلها بمثابة ورقة تعبئة في يد المرشحين.

ب- 2 - التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008:

جاء هذا التعديل بعد أن أعرب الرئيس " بوتفليقة " عن نيته إجراء تعديلات جزئية في دستور 1996، أثناء افتتاحه للسنة القضائية 2009/2008، كما أكد على أن هذه المبادرة ليست سوى تعديلا جزئيا

¹ Rachid Tlemçani, Elections et élites en Algérie : paroles de candidats , chihab editions , 2003.p172

* ظهرت حركة أو تسمية العروش خلال الأزمة التي عرفتها منطقة القبائل في 2001، ومكونة أساسا من تركيبة قبلية تقليدية وذلك من أجل التعبير عن المطالب التي لخصوها في ما تسمى بـ"لائحة القصر" (القصر تقع في ولاية بجاية) وهي عريضة من 15 مطلباً، أهمها إخلاء الدرك لمنطقة القبائل، ومعاقبة الدركيين المتسببين في الأحداث وتلبية المطلب الأمازيغي بكل أبعاده الهوياتية والحضارية واللغوية والثقافية دون استفتاء ودون شروط، ومطالب أخرى اجتماعية وتعويبية كتعويض أهالي الضحايا، وبتزعم هذه الحركة "بلعيد بريكا" وهو وجه جديد في الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية.

كل دول العالم فقد حدث ذلك قبلا في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن الشعب هو صاحب القرار في اختيار من يقود مصيره، ومن خلال إدخال تعديل على الفقرة الثانية من المادة 74 من الدستور، والتي وضعت بذلك حدا للصراع الذي كان دائرا في الساحة السياسية حول قضية "العهدة الثالثة" وكذلك برر النخبة السياسية تمسكها بتجديد العهد لرئيس " بوتغليقة "، من منطلق استكمال برامج الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي بدتها، والمشاريع التي باشرها من أجل التنمية في البلاد، إذن فالمسألة متعلقة بالزيادة في الوقت أي أنها ظرفية ولا تحمل أي بذور لامتلاك السلطة وتحويل النظام الجزائري إلى نظام استبدادي دكتاتوري.

أما فيما يخص منصب رئيس الحكومة ، فقد استبدل بالوزير الأول، وذلك لما اكتنف هذا المنصب من غموض حول أي البرامج تكون الحكومة ملزمة بها ؟ برنامج رئيس الجمهورية المنتخب أم برنامج الأغلبية التي أوصلت رئيس الحكومة إلى منصبه؟ لذلك كان اللجوء إلى الوزير الأول كخيار من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛ على الرغم من أن التسمية ليس لها أي تأثير على تنظيم السلطة التنفيذية بل الصلاحيات هي التي تختلف، كما أن هذه التسمية هي المستخدمة في النظام السياسي البريطاني مع الصلاحيات الواسعة الممنوحة للوزير الأول حتى كأنه يبدو شبيها برئيس الدولة في النظم الرئاسية، كما أن تعيين الوزير الأول و إنهاء مهامه هي من صلاحيات رئيس الجمهورية، حيث قام بإنهاء مهام رئيس الحكومة "أحمد أويحي" ، بتقديم استقالته وإعادة تعيينه كالوزير أول خلال أقل من 24 ساعة، كتعديل إجرائي يشمل هذا المنصب³، وبعد

كسويسرا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي صدارة الدول العربية¹.

جدول: يوضح وضعية تمثيل المرأة في البرلمانات عبر العالم حسب كل منطقة (2015/02/01)

المنطقة	النسبة المئوية لتمثيل النساء في مجلس النواب (البرلمان)
دول شمال أوروبا	41,5%
دول الأمريكيتين	26,5%
الدول الأعضاء في منظمة الأمن و التعاون الأوربي	23,7%
الدول الأعضاء في منظمة الأمن و التعاون الأوربي + بلدان شمال أوروبا	25,3%
أفريقيا : جنوب الصحراء	22,7%
آسيا	19,0%
الدول العربية	18,1%

Source : women in national parliments site : <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>

-إعادة ترتيب السلطة التنفيذية: وهذا هو الغرض من تعديل دستور 1996، فقد انصب العمل من أجل فتح المجال أمام رئيس الجمهورية للترشح لأكثر من عهدتين، خلافا لما نص عليه الدستور، الذي جعلها قابلة للتجديد مرة واحدة²، وقد كانت حجة السلطة في ذلك أن مثل هذه التعديلات تحدث في

¹ طالب فيصل، " الجزائر مصنفة 22 عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان "، جريدة آخر ساعة، 2012/05/14.

² عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل، مرجع سبق ذكره، ص. 100.

³ أنظر المرسوم الرئاسي رقم 08 - 364، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، المتضمن إنهاء مهام رئيس الحكومة، والرسوم الرئاسي رقم 08 - 365، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008،

التطور الحاصل إقليمياً ودولياً من جهة وتعطي الطبقة السياسية والمعارضة خصوصاً حرية أكبر من حيث النشاط في الحقل السياسي من جهة أخرى، فجاء مشروع التعديل الدستوري بعد مخاض عسير استغرق عدة أشهر ليحمل تصور النخب دون استثناء لمستقبل الجزائر السياسي، فقد ركز على خمسة محاور رئيسية وهي:

1- تكريس الأمازيغية لغة وطنية ورسمية: لكن دون تحديد كيفية إدراجها بشكل رسمي في المنظومتين التربوية والإدارية.

2- تكريس التداول الديمقراطي على السلطة ويشدد على السلم و المصالحة الوطنية: وذلك بالتركيز على احترام الدستور وما تفرزه الانتخابات.

3- تعزيز الحقوق والحريات الفردية والجماعية: وكل ما يشمل ذلك من حرية ممارسة العبادة في ظل احترام القانون وحرمة حياة المواطن والمساواة بين المرأة والرجل في سوق العمل و الاهتمام بالشباب كقوة للدولة.

4- اقتراح إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة: مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات بحيث يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.

5- استقلالية السلطة القضائية: التأكيد على أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون، وأن رئيس الجمهورية هو ضامن استقلال السلطة القضائية.

كما تضمن الدستور الإشارة إلى عدة نقاط منها:

- تكريس حرية الاستثمار والتنوع الاقتصادي: بالتركيز على حرية الاستثمار والتجارة وتعزيز أخلقة ممارسات الحكامة الاقتصادية وكذا تشجيع تحقيق التنوع الاقتصادي.

- دسترة مؤسسات وهيئات وطنية واستحداث أخرى من أجل تدعيم الديناميكية في مختلف

هذا التعديل أصبح الوزير الأول في النظام الجزائري لا يتخذ أي سلطة تنظيمية إلا بموافقة رئيس الجمهورية وبالتالي أصبح يعتبر عون سامي تابع لرئيس الجمهورية.

- حماية رموز الثورة: تم تعديل المادة الخامسة من دستور 1996، لضمان صفة الثبات على رموز الثورة و المتمثلة أساساً في العلم و النشيد الوطني، يجعلها غير قابلين للتغيير و إضفاء طابع الديمومة عليهما، لضمان حفظهما على مر الأزمنة والأجيال، لذلك تم وضعهما ضمن المبادئ التي لا يمكن أن يمسه أي تعديل دستوري كان¹.

نخلص مما سبق أن التعديل الدستور لسنة 2008، جاء ليتمكن الرئيس " بوتفليقة " من عهدة أو فترة انتخابية ثالثة، كما عمل على توسيع صلاحياته داخل السلطة التنفيذية²، وجعل من الوزير الأول مجرد موظف حكومي يعمل على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ولا يمكنه اختيار توليفة حكومته إلا بموافقة الرئيس عبر مرسوم رئاسي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة*.

ج- التعديل الدستوري 2016:

بعد أزمة عدم الثقة بين النخبة السياسية على إثر التجديد لعهد رابعة للرئيس "عبدالعزیز بوتفليقة" في انتخابات الرئاسة لسنة 2014، وما أثير حولها من جدل، كان لزاماً إرضاء المعارضة بإصلاحات تواكب

المتضمن تعيين الوزير الأول، الجريدة الرسمية رقم 64، المؤرخة في 17 نوفمبر 2008، ص.7.

¹ عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل، مرجع سابق، ص. 100.

² مصطفى هميسي، من بربوس إلى بوتفليقة: كيف تحكم الجزائر؟، مرجع سبق ذكره، ص.609.

*مثال ذلك: المرسوم الرئاسي 02 - 366، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، عدد. 64، المؤرخ في 17 نوفمبر 2008.

بوضياف " و " علي كافي " فلم تسمح لهم الفرصة لمعالجة الدستور لأنهم تولوا السلطة في ظروف خاصة وقصيرة؛ إن هذه الدساتير المتعددة أفرزت إحساس عام خلص إلى عدم الثقة في الدستور و اللامبالاة بما يحمله.

إن التعديلات الدستورية المختلف كلها جاءت في ظروف خاصة تمثل مرحلة من المراحل التي مرّ بها النظام السياسي والاجتماعي الجزائري، كما يلاحظ أنّها تعديلات ظرفية و طارئة تعبر عن عدم تجانس النخبة السياسية وتبرز حالة الصراع الذي يميزها، كما أنّ هذه التعديلات تحمل في طياتها إصلاحات جزئية وشكلية تخدم مصالح النخبة السياسية المستحوذة على الحكم و التي عادة ما تلجأ للتعديل الدستوري كنوع من المسكنات إما للاحتجاجات الشعبية ذات المطالب الاجتماعية أو لتهديئة المعارضة الطامحة للسلطة في مشهد يكرس حجم الصراع بين هذه القوى والنخب.

القطاعات: في خطوة ترمي إلى تدعيم الديناميكية في شتى القطاعات و ترقية المجتمع.

خاتمة:

إن الملاحظ من خلال التعديلات الكثيرة للدستور في الجزائر أنّ هذه الدساتير هي دساتير مرتبطة بالأزمات أي أنّ كل تعديل يأتي عقب أزمة تصيب إما النظام السياسي أو تكون نابعة من المجتمع، كما قد يكون من دواعي هذه التعديلات أنّها سياسية محضّة وليست قانونية فقط، كما أنّ كثرة التعديلات تكون أيضا ناتجة من النزاعات على السلطة بين أطراف متعددة داخل أجهزة السلطة، كما أنّها قد تكون تعبيرا ظرفيا عن توازنات سياسية داخل دواليب الحكم؛ ومن الملاحظ في الجزائر أنّه قد جرت العادة أنّ لكل نخبة سياسية حاكمة ممثلة في الرئيس دستورها الخاص بها، فكان للرئيس " بن بلة " دستور 1963، وللرئيس " بومدين " دستور 1976، وللرئيس " بن جديد " دستور 1989، وللرئيس " اليمين زروال " دستور 1996، وللرئيس " بوتفليقة " تعديل 2002 ودستور 2008 و 2016، أما " رابح بيطاط " و "محمد